الأمم المتحدة

TD

Distr.
GENERAL

TD/416
17 January 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثانية عشرة
أكرا، غانا
٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

نتائج المؤتمر المعقود بشأن "الوقود الأحيائي: خيار لاقتصاد ذي كثافة كربونية أقل"

اجتماع سابق للمؤتمر، ريو دي جانيرو، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

(A) GE.08-50110 010208 040208

موجز المناقشات

١- عُقد المؤتمر، الذي نظمه الأونكتاد والوكالة البرازيلية لتخطيط الطاقة بصورة مشتركة، في سياق التحضير لمؤتمر الأونكتاد الثاني عشر. وحضره حوالي ١٢٠ مشاركاً من البلدان الأعضاء في الأونكتاد. وأتاح المؤتمر محفلاً لمناقشة تحديات وفرص التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة، الناشئة عن التدابير المتخذة في إطار التصدي لتغير المناخ.

٢- وتلخص الاستنتاجات التالية العروض التقنية والمناقشات التي دارت في هذا الاجتماع السابق لمؤتمر الأونكتاد. وقد عُممت على جميع المشاركين واعتُمدت كملخص للرئيس في الجلسة الختامية.

٣- وشُدد على أنه لا يزال من الممكن تفادي أسوأ آثار تغير المناخ إذا ما اتُخذت إجراءات جماعية حاسمة. وإن تكاليف التقاعس عن العمل ستكون أفدح بكثير من تكاليف القيام بعمل فوري. وإن خفض التكاليف المرتبطة بآثار المناخ وتقليص التكاليف الاقتصادية المرتبطة بتدابير التصدي لتغير المناخ إلى أدنى حد ممكن يقتضيان التعاون على جميع الأصعدة، وبين مختلف الجهات الفاعلة، في القطاعين العام والخاص.

٤- وورد في *التقرير التقييمي الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ*:

"... إن تغيير نهج التنمية سيكون عنصراً حاسماً في التصدي لتخفيف آثار تغير المناخ، ومن المستبعد أن يصدر حجم الجهود المطلوبة من القطاع البيئي وحده. وإذا كانت سياسات المناخ وحدها لن تحلّ مشكلة المناخ، فإن البحوث التي ستجرى في المستقبل بشأن تخفيف آثار تغير المناخ والتنمية المستدامة يتعين أن تركز بشكل متزايد على قطاعات التنمية. ويتعين التوصل إلى فهم أفضل للسبل الممكنة لتحول البلدان من مسارات التنمية الحالية إلى نهج تنمية ذات انبعاثات كربونية أقل - أي كيفية جعل التنمية أكثر استدامةً".

٥- وقد حدد توافق آراء ساو باولو رابطة إيجابية ًودينامية بين التجارة والتنمية تستند إلى ثلاثة عناصر - هي القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية والوصول إلى السوق. كما حدد حلقة إيجابية تجمع هذه العناصر الثلاثة للتجارة والتنمية. وبما أن تدابير الاستجابة الفردية والجماعية لتغير المناخ ستؤثر على العناصر الثلاثة معاً، فإن ثمة حاجة لضمان زيادة الفوائد إلى أقصى حد ممكن وخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن بالنسبة للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون تدابير التصدي لتغير المناخ داعمةً للأهداف الإنمائية للألفية وأن لا تعرقل تحقيقها.

٦- وفي سياق تناول الفرص والتحديات الناشئة عن التهديدات المزدوجة لتغير المناخ وأزمة الطاقة الوشيكة، ثمة حاجة إلى استجابات مواتية للتنمية في التحرك نحو اقتصاد ذي كثافة كربونية أقل. وتتمثل إحدى هذه الاستجابات في تشجيع تغلغل أوسع لأنواع الوقود البديلة كالوقود الأحيائي. واعتُبر أن خيار الوقود الأحيائي، إذا ما تمّ تقييمه والتخطيط له وتحديد مراحله بشكل جيد، يمكن أن يتيح للبلدان النامية فرصاً يعم مكسبها الجميع - من حيث الفوائد المتعلقة بتغير المناخ، والتنمية الريفية، والعمل اللائق وتنوع الطاقة - ويؤدي في الوقت ذاته إلى اقتصاد ذي كثافة كربونية أقل. فالوقود الأحيائي، إذا ما أُدخل وحددت مراحله على النحو السليم، فإنه لن يخلّ بالأمن الغذائي أو يؤدي إلى إزالة الغابات. بيد أن الاجتماع خلص بوضوح إلى أن خيار الوقود الأحيائي ينبغي أن يُدرس في سياق سياساتي واقتصادي أوسع، ومع أخذ ظروف فرادى البلدان بعين الاعتبار تماماً.

٧- وهناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى تحليل اقتصادي محايد، وبناء القدرات وبناء توافق الآراء بشأن وضع سيناريوهات لسياسات الوقود الأحيائي يدعم بعضها بعضاً، وتتناول الانعكاسات التجارية والاستثمارية والإنمائية لتغير المناخ. وثمة توافق آراء متزايد بين الحكومات والقطاع الخاص والعاملين والمستهلكين على اقتصادات المستقبل ستشهد تقييداً لانبعاثات الكربون. ومن المتوقع أن يؤثر هذا الأمر على أنماط التنمية وعلى التعاون الإنمائي واستراتيجيات الاستثمار وطرق التجارة في سلع وخدمات البلدان النامية.

٨- وتتأثر انبعاثات غازات الدفيئة بالنمو الاقتصادي غير أن ارتباطها به ليس ثابتاً. ومن شأن الفصل بين اتجاهات الانبعاثات والنمو، باتباع السياسات الصحيحة، أن يؤدي إلى نمو اقتصادي سليم ذي أنماط تقلّ فيها انبعاثات غازات الدفيئة، مع تخفيض تكاليف التكيف مع اقتصاد يشهد تقييداً لانبعاثات الكربون. وينبغي أن تسعى البلدان النامية والمتقدمة على السواء إلى اتباع نهج إنمائي أنظف وأكثر استدامةً؛ كما ينبغي توفير الوسائل المادية والتكنولوجية، خاصةً للبلدان النامية، بحيث يتسنى إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في سياسات التنمية.

٩- وفي حين ينبغي ألا تُفرض أعباء لا داعي لها على البلدان النامية، فيما يتعلق بالتكيف مع تأثيرات تغير المناخ وآثار التدابير التي تستحدثها الاقتصادات الصناعية للتصدي لتغير المناخ، فإن ثمة فرصاً تنشأ أمام هذه البلدان ويعم مكسبها الجميع في مجال الاستثمارات الجديدة والتعاون الإنمائي لصالح نمو اقتصادي ذي كثافة كربونية أقل. ويمكن للوقود الأحيائي أن يتيح للبلدان النامية فرصة فريدة لتحقيق قفزة إلى الأمام في هذا الواقع الاقتصادي الجديد، حيث أصبح الوصول إلى الطاقة وكثافة الكربون في عمليات الإنتاج يرتبطان على نحو وثيق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها على الصعيد الدولي. وللأونكتاد دور هام في مساعدة البلدان النامية التي تواجه التحولات المتوقعة في الأسعار وتكاليف الإنتاج النسبية الناجمة عن استحداث السياسات والتدابير المتعلقة بالمناخ. وعلاوة على ذلك، فبإمكان الأونكتاد أن يساهم في التحول بسلاسة أكبر نحو اقتصاد ما بعد الانبعاث المرتفع للكربون وإلى سوق دولية أكثر صلابةً للوقود الأحيائي.

١٠- واعتُبر تغير المناخ تحدياً إنمائياً يتطلب نهجاً متكاملاً. وسياسات التنمية المستدامة للوقود الأحيائي ينبغي بالضرورة أن تكون محددة السياق وأن تتلاءم مع الوقائع المحلية والوطنية. بيد أن العديد من التدابير تتسمّ بانخفاض تكلفتها وشدة فعاليتها وسهولة استنساخها. وينبغي السعي إلى إيجاد أوجه تآزر مع السياسات ذات الصلة غير المتعلقة بتغير المناخ - بما في ذلك سياسات التجارة، والتمويل، والتنمية الريفية والحضرية، والمياه، والطاقة، والصحة، والزراعة، والحراجة، والتأمين، والنقل وغيرها - والتي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على انبعاثات/مصارف غازات الدفيئة.

١١- ويتعين وضع مجموعة من تكنولوجيات الطاقة، يكون من ضمنها الوقود الأحيائي، من أجل تثبيت تركز انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. ومع انتشار استخدام التكنولوجيات الجديدة، يُنتظر أن تنخفض التكاليف عن طريق وفورات الحجم. وبذلك فإن سبل التنمية التي ستتبعها البلدان هي التي ستحدد تكاليف تخفيف آثار تغير المناخ.

١٢- ونظراً لوجود التزام متزايد باتباع سياسات أكثر فعالية في مجال تغيُّر المناخ على المستويين الوطني والدولي، فإن باستطاعة الأونكتاد بشكل خاص معالجة القضايا التالية:

(أ) المكاسب التجارية والإنمائية والفرص الاستثمارية الناشئة عن اعتماد تدابير التصدي لتغيّر المناخ؛

(ب) الجوانب المتعلقة بالقدرة التنافسية التجارية من سياسات تغير المناخ؛

(ج) تشجيع الاستثمار والمكاسب الإنمائية التي تحققها في البلدان النامية في إطار آلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو؛

(د) القضايا المتعلقة بالتوافق بين سياسات المناخ والقواعد التجارية.

١٣- وفي توافق آراء ساو باولو، الذي اعتُمد في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، عُهدت إلى الأونكتاد ولاية معالجة الآثار التجارية والإنمائية للقطاعات الجديدة والدينامية، وبالتحديد القطاعات التي تنطوي على إمكانيات خاصة لتحقيق مكاسب إنمائية للبلدان النامية. وقد جدد الاجتماع السابق للمؤتمر التأكيد على هذه الولاية واقترح النظر في تنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) ينبغي إجراء عمليات تقييم قطرية بشأن إمكانية إنتاج الوقود الأحيائي في البلدان النامية واستخدامه على الصعيد الداخلي والتجارة فيه، بما في ذلك '١' إجراء دراسات جدوى اقتصادية لتحديد تكاليف إنتاج الوقود الأحيائي ومستويات الإعانات المحتملة؛ '٢' الطرق الكفيلة بمنع الحواجز غير التعريفية المتعلقة بالتجارة في الوقود الأحيائي؛ '٣' النظر في استخدام مخططات منصفة وغير تمييزية للاعتماد/وضع العلامات/التحقق. وينبغي أن تُستكمل عمليات التقييم هذه بأنشطة لبناء قدرات مقرري السياسات وكبار أصحاب المصلحة، وأن تتضمن تبادل الخبرات مع البلدان النامية الأخرى وإمكانية تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب.

(ب) ينبغي تقديم المساعدة لتهيئة بيئة استثمارية وتنظيمية محلية تمكينية وملائمة، تمكّن البلدان النامية من تعزيز قدراتها المتصلة بالعرض، وضمان الوصول إلى الأسواق وتحقيق مزايا نسبية في قطاع الوقود الأحيائي الناشئ، مع مراعاة تامة للظروف الوطنية (مثل تعداد السكان، والأراضي المتوفرة، وندرة الموارد الطبيعية، والاستخدامات المتضاربة للأراضي، والاعتماد على موارد الطاقة الأجنبية، والظروف المناخية والاجتماعية).

(ج) وينبغي إجراء تحليلات اقتصادية للعلاقة بين التجارة وتغير المناخ، مثلاً عن طريق تقييم الآثار التجارية والإنمائية لمقترحات الحد من الانبعاثات التي تجري مناقشتها في إطار مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تمهيداً لفترة التزام جديدة بعد عام ٢٠١٢ في إطار بروتوكول كيوتو.

(د) ينبغي إنشاء مركز معلومات لتبادل المعلومات السياساتية ذات الصلة المتعلقة بالوقود الأحيائي، وتنظيم محافل للسياسات الدولية لمناقشة العلاقة بين التجارة وسياسات تغير المناخ ودعم كلٍ منهما للآخر، على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

(هـ) ينبغي توفير مواد تدريبية بشأن قواعد آلية التنمية النظيفة، بحيث يتسنى لعدد كبير من البلدان النامية جذب الاستثمارات عبر الآلية لتمويل مشاريع تنمية الطاقة.

- - - - -